المطلوب فلذلك لم يلتفت الشارح الى هذا الرد وقال اولا يتوقف بعضها على بعض من جهة التصديق وثانيا يلزم التسلسل في علوم مترتبة الخ قوله والاول محال يحتمل احتمالين احدهما انه محال ممتنع لا يتحقق قطعا فلا يصار اليه اصلا والثاني محال ممتنع يستلزم الافحام ايضا فيحتاج الى البيان بان اتمام كلامه واثبات مرامه يتوقف على امر محال فيلزم العجز والافحام ضرورة وكلام المصنف الى الاول اميل والاوفق العبارة ان يقال والاول يستلزم الافحام مما لا كان اولا واما كلام الشارح ههنا ففي حيز الاحتمال كقوله ايضا يعني كما في صورة العجز وكما في صورة امتناع التسلسل كما يظهر على الفطن بتامل المتامل قوله ويلي صغراه الخ الظاهر انه لا بد منهما في قياس اخر والا فلا حاجة في الحقيقة الى ما بعده والحاصل قوله ايضا كما يشير اليه الشارح الخ قوله فادعى بداهتها فيه اشعار بامكان منع بداهتها اذ كل ما يقوي الدليل ويؤيده فقد لا يحتاج اليه الدليل لا بحسب التحقق ولا بحسب التصديق والا فيكون علة وهو ممنوع كما سيجي قوله ان جعل النقض الاجمالي من قبيل الاول الخ وفيه تسليم ان المناقضة من قبيل التسلسل المذكور بالاول وهذا لا يصح في المنع مع السند المساوي اذا دفعه المعلل بنفي ذلك المستند قوله لان المعلل لا يجب عليه الخ يشعر بانه يجب على تقدير الاستدلال ان يكون من قبيل الاول وليس كذلك كما في المعارضة كما لا يخفى قوله فيجوز للخصم صرحوا بان جواب

جواب النقض احد الامور الثلاثة اما منع وجود العلة في صورة النقض لعدم قيد من القيود المعتبرة في العلة واما منع دعوى الحكم فيها واما اظهار المانع من ثبوت الحكم فيها وبان اقامة الناقض دليلا على وجود ذلك القيد في الصورة الاولى نقل من بحث الى اخر فلا يسمع كالغصب ونوقش فيه بان الدليل النقض مسموع اتفاقا وهو في الحقيقة مركب من مقدمتين الاولى ان العلة في صورة النقض متحققة والثانية ان الحكم يختلف فيها واثبات مقدمة من مقدمات المطلوب بالدليل لا يكون نقلا قوله وما يقال من ان المعارضة الخ هذا في الدليل الدلائل العقلية تقريره ان يقال ان صح هذا الدليل في الواقع صح مع الدليل على خلاف المدعى وهو يستلزم المحال وبعبارة اخرى لو صح بجميع مقدماته لما صدق نقيض مدلوله لكن عندنا دليل يقتضي صدقه فيكون فيه تخلف المدلول فالدليل فاسد والحاصل ان منع المدلول يستلزم منع الدليل لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم واما في النقلية فلا وسننبه على السر فيها قوله مما يؤيد ما هو المطلوب ههنا يحتمل احتمالين احدهما ان النقض الاجمالي ليس من قبيل الاول لان المعارضة التي هي في قوتها هي مثله حكما ليس من قبيل الاول فكذا هو ايضا وسوق سابق الكلام يميل اليه لكن في العبارة دليل نبوة عنه والامر فيه سهل والثاني ان المطلوب الاصلي ههنا هو القدح في ذلك البحث وكون

Copyright © King Saud University